وبعد الاجتماعات بيومين، شرع المواطنون في الجولان بتجسيد قراراتهم بشأن مقاطعة اسرائيل، فمنع سكان قرية عين قنيا عمال مسح الأراضي اليهود من القيام بعملهم، وأبلغ جباة الضرائب، في قرية مسعدة، المجلس المحلي أن السكان رفضوا دفع رسوم المياه وضريبة الأملاك.

كما أعلن وجهاء القرى الدرزية أنهم سيشرعون بإعلان اضراب عام مفتوح، إذا لم يحصلوا على وعد واضح من الحكومة بأن قانون ضم الجولان لا يسري عليهم (ر. إ.، العدد ٢٥٥٨، ١٢ و١٣/٢/١٩٨٢، ص ٥).

وهكذا، بدت بوادر العصيان والمقاطعة؛ حيث أكد هؤلاء أنهم سيواصلون الصمود، حتى لوكلفهم ذلك ثمناً باهظاً. والمعروف أن هذه المقاطعة ستحرمهم من منح الأطفال وتتسبب بعدم حصول أبنائهم على العلم، وعدم إرسال مرضاهم إلى المستشفيات، وقد عبر عن هذه الإرادة أحد مؤيدي هذه القرارات بقوله: «نحن مستعدون للثبات على كلمتنا، دون أن نغير جنسيتنا مطلقاً، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأرواحنا» (**المصدر نفسه**).

اعلان الاضراب

بدأ الاضراب المفتوح، يوم ١٤/٢/١٩٨٢، احتجاجاً على اعتقال أربعة زعماء من أبناء الطائفة الدرزية في الجولان، وهم: كمال كنج أبو صالح عضو البرلمان السوري سابقاً، وكان قد حوكم وسجن بتهمة التجسس، وأطلق سراحه بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ثم اعتقل ثانية، في الآونة الأخيرة، مع نشوب التمرد ضد إعطاء بطاقات الهوية الاسرائيلية للمواطنين الدروز. كما اعتقل سليمان كنج أبو صالح أخو كمال كنج، وهو أحد الزعماء المعارضين للسلطة الاسرائيلية في الجولان. واعتقل أيضاً كنج كنج أبوصالح والشيخ محمود الصفدي (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٢).

وأفادت المصادر الاسرائيلية أن جميع المتاجر والمكاتب قد أغلقت أبوابها، ولم يتوجه العمال إلى أعمالهم، كما أن المؤسسات أضربت أيضاً. ومن المحتمل أن تتخذ خلال الثماني والأربعين ساعة القادمة تدابير مختلفة ضد منظمي الاضراب (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٢، ص ١١).

تهديدات وإجراءات قمعية

وكانت وزارة المعارف والثقافة أول من بادر إلى استعمال سلاح التهديد؛ حيث قررت اتباع اليد الحازمة ضد المدراء والمعلمين الدروز الذين لم يحضروا إلى المؤسسات التعليمية، فهددت بطرد بعض المعلمين.

كما تسلم مئات العمال الدروز الذين لم يذهبوا إلى أعمالهم، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، رسائل فصل من العمل. وقد تسببت رسائل الفصل هذه بازدياد التوتر في القرى الدرزية الأربع في الجولان، واعترف كثير من المضربين بأن هذه الخطوة لم تفاجئهم، وعلى الرغم من ذلك، اعتبروها أشد الخطوات عدوانية ضدهم وتهدف إلى كسر الاضراب (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ٣).

ومن ناحية أخرى، وفي الاتجاه نفسه هدد وزير الاتصالات، مردخاي تسيبوري، خلال زيارته للجولان، وتوعد بقوله: «يجب التعامل معهم بشكل حازم، وكل من يشعر أنه سوري فهضبة الجولان لنا وبأيدينا، ويجب تمكين أولئك الذين يريدون الانتقال إلى سوريا، من ذلك بشكل ديمقراطي جداً».

وحمل تسيبوري على رجال الدين الذين يمارسون التحريض على الاضرابات بقوله: «ان رجل الدين الدرزي الذي تجاوز اهتماماته الدينية لا يعتبر ممثلاً دينياً، بل هو محرض عادي ومعادٍ لدولة اسرائيل، ويجب التعامل معه على هذا الأساس وليس كرجل دين (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٧).

كما حذر حاكم لواء الشمال يسرائيل كنيغ، رئيسي مجلسي قريتي مجدل شمس وبقعاتا من أن عدم فتح مكاتب المجلسين، خلال عشرة أيام، سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات لتأمين الخدمات العامة للمواطنين (**معاريف**، ٢٢/٢/١٩٨٢).

ومن ناحية أخرى، نشرت لجنة مستوطنات الجولان بياناً تهديدياً عبرت فيه عن قلقها العميق تجاه ما يجري في الجولان بقولها: «... تسيطر في القرى الدرزية في الجولان أقلية تفرض الارهاب والخوف وتقوم بالتحريض ضد دولة اسرائيل